

## الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

### شباط 2020

في شهر كانون الثاني 2020، تراجعت غالبية مؤشرات القطاع الحقيقي قياساً على ما كانته في الشهر الأول من العام 2019 ولكن بنسب متفاوتة، وسجّل ميزان المدفوعات عجزاً بمقدار 158 مليون دولار. وقياساً على نهاية كانون الأول 2019، تراجعت كلّ من ودائع القطاع الخاص في القطاع المصرفي بنسبة 2,4% والتسليفات للزبائن بنسبة 3,9%. وفيما استقرّت معدلات الفائدة على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة، استمرّ المنحى الانخفاضي لمعدلات الفائدة المصرفية الدائنة على الليرة والدولار إنفاذاً للتعميم الصادر عن مصرف لبنان. من ناحية أخرى، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية من دون الذهب، 36,7 مليار دولار في نهاية كانون الثاني 2020.

### أولاً- الوضع الاقتصادي العام

#### الشيكات المتقاصّة

في شباط 2020، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة ما يعادل 5830 مليون دولار مقابل 6694 مليون دولار في الشهر الذي سبق و4854 مليون دولار في شباط 2019، وازدادت بنسبة 28,4% في الشهرين الأولين من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دورة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 64,1% في كانون الثاني-شباط 2020 مقابل 62,7% في كانون الثاني-شباط 2019، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

#### جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الشهرين الأولين من السنوات 2017-2020

نسبة التغيّر، %	2020	2019	2018	2017	
2019/2020					
					الشيكات بالليرة
5,2-	697	735	733	683	- العدد (آلاف)
23,7+	6786	5484	5506	5139	- القيمة (مليار ليرة)
30,5+	9736	7461	7512	7524	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملة الأجنبية
21,5-	768	978	1192	1228	- العدد (آلاف)
31,1+	8022	6118	7431	7520	- القيمة (مليون دولار)
67,0+	10445	6256	6234	6124	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
28,4+	18879	14707	16708	16475	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
50,1+	12887	8585	8680	8621	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					دورة الشيكات، %
	52,4	57,1	61,9	64,3	- العدد
	64,1	62,7	67,0	68,8	- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

### حركة الاستيراد

في كانون الثاني 2020، تراجعت قيمة الواردات السلعية إلى 1154 مليون دولار مقابل 1346 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1404 ملايين دولار في كانون الثاني 2019. وبذلك، تكون قيمة الواردات السلعية قد تراجعت بنسبة

17,8% في الشهر الأول من العام 2020 بالمقارنة مع الشهر ذاته من العام 2019، في حين ازدادت الكميات المستوردة بنسبة 4,0%.

وتوزعت الواردات السلعية في الشهر الأول من العام 2020 بحسب نوعها كالاتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول وشكلت حصتها 39,7% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (11,0%)، فالأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة (7,9%)، ثم منتجات المملكة النباتية (6,6%)، فمنتجات صناعة الأغذية (6,2%)، وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في كانون الثاني 2020، حلت اليونان في المرتبة الأولى إذ بلغت حصتها 9,7% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها إيطاليا (9,1%)، فتركيا (8,9%)، ثم الولايات المتحدة الأمريكية (6,3%)، فالصين (5,7%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الشهر الأول من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2019	2018	2017	2016	
17,8-	1154	1404	1705	1668	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

### حركة التصدير

في كانون الثاني 2020، ارتفعت قيمة الصادرات السلعية إلى 333 مليون دولار، مقابل 324 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و236 مليون دولار في كانون الثاني 2019. وازدادت قيمة الصادرات السلعية بنسبة جيدة بلغت 41,1% في الشهر الأول من العام 2020 بالمقارنة مع الشهر الأول من العام الذي سبقه.

وتوزعت الصادرات السلعية في كانون الثاني 2020 بحسب نوعها كالاتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصتها 47,8% من مجموع الصادرات، تلتها المعادن العادية ومصنوعاتها (9,0%)، ثم منتجات صناعة الأغذية (8,9%)، فمنتجات الصناعة الكيماوية (7,2%)، فالآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية (6,7%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الشهر الأول من العام 2020، نذكر: سويسرا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصتها 39,1% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها الإمارات العربية المتحدة (11,8%)، ثم المملكة العربية السعودية (6,7%)، فالعراق (4,0%)، فسورية (3,5%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الشهر الأول من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
41,1+	333	236	283	229	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

## الحسابات الخارجية

- في كانون الثاني 2020، تراجع عجز الميزان التجاري إلى 821 مليون دولار مقابل عجز قدره 1022 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1168 مليون دولار في كانون الثاني 2019.

- في شباط 2020، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 347 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة 158 مليون دولار في الشهر الذي سبق وبقيمة 550 مليون دولار في شباط 2019. وتراجعت هذه الموجودات بقيمة 505 ملايين دولار في الشهرين الأولين من العام 2020 مقابل تراجعها بقيمة 1930 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2019.

## قطاع البناء

- في كانون الثاني 2020، بلغت مساحات البناء المرخص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال 179 ألف متر مربع (2م) مقابل 346 ألف م<sup>2</sup> في الشهر الذي سبق و505 آلاف م<sup>2</sup> في كانون الثاني 2019. وبذلك، تكون تراخيص مساحات البناء قد انخفضت بنسبة 64,6% في كانون الثاني 2020 مقارنة مع كانون الثاني 2019.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخص بها في الشهر الأول من السنوات 2017-2020

نسبة التغير، % 2019/2020	2020	2019	2018	2017	
64,6-	179	505	820	849	مساحات البناء الإجمالية (ألف م <sup>2</sup> )

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في كانون الثاني 2020، بلغت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجل العقاري 66,2 مليار ليرة مقابل 84,5 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و52,5 ملياراً في كانون الثاني 2019. وازدادت هذه الرسوم بنسبة 26,1% في كانون الثاني 2020 مقارنة مع الشهر ذاته من العام الذي سبق.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد تراجعت إلى 85 ألف طن في كانون الثاني 2020 مقابل 115 ألف طن في الشهر الذي سبقه و217 ألف طن في كانون الثاني 2019. وبذلك تكون هذه الكمّيات قد انخفضت بنسبة 60,8% في الشهر الأول من العام 2020 قياساً على الشهر الأول من العام 2019.

## قطاع النقل الجوي

في شباط 2020، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 4069 رحلة، وعدد الركاب القادمين 221817 شخصاً والمغادرين 228637 شخصاً والعابرين 4387 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر المذكور، بلغ حجم البضائع المفرغة 2961 طناً مقابل 2200 طناً للبضائع المشحونة.

وتراجع كلّ من عدد الرحلات بنسبة 14,2%، وحركة القادمين بنسبة 14,3%، وحركة المغادرين بنسبة 13,5%، وحركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 19,5%، وذلك في الشهرين الأولين من العام 2020 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها  
في الشهرين الأولين من العامين 2019 و2020

التغير، %	2020	2019	
14,2-	8792	10251	حركة الطائرات (عدد)
	43,7	39,4	منها: حصة الميديل ايست، %
14,3-	453197	528711	حركة القادمين (عدد)
	48,4	41,4	منها: حصة الميديل ايست، %
13,5-	511594	591684	حركة المغادرين (عدد)
	46,3	40,1	منها: حصة الميديل ايست، %
19,2+	12733	10681	حركة العابرين (عدد)
19,5-	10038	12468	حركة شحن البضائع (طن)
	30,3	26,5	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

### حركة مرفأ بيروت

في كانون الثاني 2020، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 130 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 299276 طناً والمشحونة 63640 طناً، وعدد المستوعبات المفرغة 9490 مستوعباً. وفي الشهر الأول من العام 2020 وبالمقارنة مع الشهر ذاته من العام الذي سبق، ازداد كل من عدد البواخر بنسبة 0,8%، وحجم البضائع المشحونة بنسبة 35,3%، في حين تراجع كل من حجم البضائع المفرغة بنسبة 44,0%، وعدد المستوعبات المفرغة بنسبة 51,9%.

### بورصة بيروت

في كانون الثاني 2020، تحسنت حركة بورصة بيروت قياساً على شهر كانون الأول 2019 فيما تراجعت قياساً على كانون الثاني 2019 حيث تمت صفقات تداول مباشرة على الأسهم العادية لأحد المصارف المدرجة أسهمه. وانخفضت الرسملة السوقية في الشهر الأول من العام 2020 قياساً على الشهرين الأخيرين والأول من العام 2019. ويظهر الجدول تطور عدد الأسهم وقيمتها والرسملة السوقية في الأشهر المذكورة.

كانون الثاني 2020	كانون الأول 2019	كانون الثاني 2019	
2048141	1527358	50963287	عدد الأسهم المتداولة
16,3	24,6	152,1	قيمة التداول (مليون د.أ.)
6965	7759	9381	الرسملة السوقية (مليون د.أ.)

المصدر: بورصة بيروت

وفي كانون الثاني 2020، استحوذت شركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" على نسبة 83,8% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، تلاها القطاع المصرفي بنسبة 15,6% والقطاع الصناعي بنسبة 0,6%.

## ثانياً- المالية العامة

في كانون الأول 2019، بلغ العجز العام 1387 مليار ليرة مقابل عجز بقيمة 1345 مليار ليرة في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 659 مليار ليرة في كانون الأول 2018. وتبين أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في العامين 2018 و2019 المعطيات التالية:

- انخفاض المبالغ الإجمالية المقبوضة من 17405 مليارات ليرة إلى 16680 مليار ليرة، أي بمقدار 725 مليار ليرة وبنسبة 4,2%. فقد انخفضت كل من الإيرادات الضريبية بقيمة 231 مليار ليرة والإيرادات غير الضريبية بقيمة 68 مليار ليرة ومقبوضات الخزينة بقيمة 426 مليار ليرة. في ما يخص الإيرادات الضريبية، فقد انخفضت كل الإيرادات الناتجة من الضريبة على القيمة المضافة بقيمة 583 مليار ليرة وإيرادات الجمارك بقيمة 225 مليار ليرة قابلها ارتفاع الضريبة على الدخل بقيمة 947 مليار ليرة (علماً أن قيمة ارتفاع الدخل من الضريبة على الفوائد بلغت 1005 مليارات ليرة) لتسجل البنود الأخرى إما ارتفاعاً أو انخفاضاً بين العامين 2018 و2019.

- انخفاض المبالغ الإجمالية المدفوعة من 26821 مليار ليرة إلى 25479 ملياراً، أي بقيمة 1342 مليار ليرة وبنسبة 5%. ونتج ذلك من انخفاض كل من خدمة الدين العام بقيمة 91 مليار ليرة (من 8457 مليار ليرة إلى 8366 ملياراً) عند مقارنتها في العامين 2018 و2019 والنفقات الأولية، أي من خارج خدمة الدين العام بقيمة 1251 مليار ليرة (من 18363 مليار ليرة في العام 2018 إلى 17113 ملياراً في العام 2019)، نتجت في جزء منها وبحسب المعطيات المتوفرة من انخفاض التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان بقيمة 378 مليار ليرة بالإضافة إلى انخفاض الدفع من الخزينة لحسابات الغير الأخرى بقيمة 319 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد انخفض من 9416 مليار ليرة في العام 2018 إلى 8799 ملياراً في العام 2019 وانخفضت نسبته من 35,1% من مجموع المدفوعات إلى 34,5% في العامين المذكورين على التوالي.

- وحقّق الرصيد الأولي عجزاً بمقدار 433 مليار ليرة في العام 2019 مقابل عجز أولي أعلى بقيمة 958 مليار ليرة في العام 2018.

ويتبين من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قياساً على كل من المدفوعات الإجمالية والمقبوضات الإجمالية عند مقارنتهما في العامين 2018 و2019.

### جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك 2- ك 1 2019	ك 2- ك 1 2018	
32,8	31,5	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
50,2	48,6	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

## سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الثاني 2020، بلغت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) 86036 مليار ليرة مقابل 85700 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2019. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 336 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2020. وأصدرت وزارة المالية في الشهر المذكور سندات من فئة 10 سنوات بقيمة 310 مليارات ليرة وسندات من فئة 7 سنوات بقيمة 161 مليار ليرة بالإضافة إلى السندات من الفئات الأخرى.

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المئوية)

المجموع	180 شهراً	144 شهراً	120 شهراً	96 شهراً	84 شهراً	60 شهراً	36 شهراً	24 شهراً	12 شهراً	6 أشهر	3 أشهر	
ك 1 2018	1,85	4,02	27,60	2,39	14,77	23,22	13,46	9,10	2,87	0,42	0,30	100,00
ك 1 2019	1,65	3,59	35,37	2,14	18,15	23,44	10,60	3,85	1,10	0,08	0,03	100,00
ك 2 2020	1,65	3,58	35,59	2,13	18,27	23,33	10,40	3,72	1,21	0,08	0,06	100,00

المصدر: بيانات مصرف لبنان

يبين توزع حصص المكتتبين أن حصة فئة العشر سنوات شكّلت 35,6% من مجموع محفظة سندات الخزينة بالليرة في نهاية كانون الثاني 2020، تلتها حصة فئة الخمس سنوات (23,3%) ثم حصة فئة السبع سنوات (18,3%).

وارتفعت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة إلى 87225 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2020 مقابل 86935 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2019، أي بزيادة قدرها 290 مليار ليرة (77576 مليار ليرة في نهاية كانون الأول 2018). وتوزعت على المكتتبين كالتالي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين (القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ك 2 2020	ك 1 2019	ك 1 2018	
24885	24972	27126	المصارف
%28,5	%28,7	%35,0	الحصة من المجموع
50899	50717	39006	مصرف لبنان
%58,4	%58,3	%50,3	الحصة من المجموع
448	455	481	المؤسسات المالية
%0,5	%0,5	%0,6	الحصة من المجموع
10181	9968	9956	المؤسسات العامة
%11,7	%11,5	%12,8	الحصة من المجموع
812	823	1007	الجمهور
%0,9	%0,9	%1,3	الحصة من المجموع
<b>87225</b>	<b>86935</b>	<b>77576</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

لم يظهر توزّع حصص المكتتبين في المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة تغييراً يُذكر بين نهاية العام 2019 ونهاية كانون الثاني 2020 حيث شكّلت حصة المصارف 28,5% وحصة مصرف لبنان 58,4% وحصة القطاع غير المصرفي 13,1%.

### سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية كانون الثاني 2020، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدّرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتركمة حتى تاريخه) ما يوازي 31852 مليون دولار مقابل ما يوازي 31692 مليوناً في نهاية كانون الأول 2019، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة فوائد القسائم (31327 مليون دولار في نهاية العام 2018).

وفي نهاية كانون الثاني 2020، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 12699 مليون دولار (أي ما نسبته 39,9% من مجموع المحفظة) مقابل 13816 مليون دولار (أي ما نسبته 43,6% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2019 و16039 مليون دولار (أي ما نسبته 51,2% من المجموع) في نهاية كانون الأول 2018.

### الدين العام

في نهاية كانون الثاني 2020، ارتفع الدين العام الإجمالي إلى 138682 مليار ليرة (أي ما يعادل 92 مليار دولار) مقابل 138150 مليار ليرة في نهاية العام 2019 و128347 مليار ليرة في نهاية العام 2018. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي قد ارتفع بقيمة 532 مليار ليرة في الشهر الأول من العام الحالي (زيادة بقيمة 272 مليار ليرة في الشهر الأول من العام 2019) نتج من ارتفاع كلّ من الدين بالليرة اللبنانية بقيمة 228 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملة الأجنبية بما يوازي 304 مليارات ليرة (ما يوازي 202 مليون دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 123222 مليار ليرة في نهاية كانون الثاني 2020، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 0,6% قياساً على نهاية العام 2019 (+0,3% في الشهر الأول من العام 2019).

وفي نهاية كانون الثاني 2020، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 87507 مليارات ليرة، مشكّلةً حوالي 63,1% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 51175 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملة الأجنبية، أي ما نسبته 36,9% من الدين العام الإجمالي.

في ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، بقيت حصة كلّ من المكتتبين شبه مستقرّة بين نهاية العام 2019 ونهاية كانون الثاني 2020، حيث شكّلت حصة المصارف 28,8% و حصة مصرف لبنان 58,1% وحصة القطاع غير المصرفي 13,1%.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين المحرر بالليرة اللبنانية  
نهاية الفترة- بالنسبة السنوية

ك 2020 2	ك 2019 1	ك 2018 1	
28,8	29,0	35,2	المصارف في لبنان
58,1	58,1	50,1	مصرف لبنان
13,1	12,9	14,7	القطاع غير المصرفي
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية، جاء توزع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرر بالعملات الأجنبية  
نهاية الفترة- بالنسبة السنوية

ك 2020 2	ك 2019 1	ك 2018 1	
1,9	1,9	2,2	الحكومات
4,2	4,1	4,1	المؤسسات المتعددة الأطراف
93,8	93,9	93,5	سندات يوروبونذ
0,1	0,1	0,2	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

ثالثاً: القطاع المصرفي

ابتداءً من كانون الأول 2019، ووفقاً لمبدأ المقاصة (offsetting) الوارد في المعيار المحاسبي الدولي IAS 32 "الأدوات المالية: العرض" والإفصاح عن المقاصة بين الأصول المالية والخصوم المالية في المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7، تم إجراء مقاصة بين التسهيلات التي حصلت عليها المصارف من مصرف لبنان بالليرة اللبنانية والودائع المقابلة المنشأة بالتزام لدى المركزي بالليرة اللبنانية والتي تحمل تاريخ الإستحقاق ذاته. وبالتالي، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ بعض بنود الميزانية المجمعة للمصارف التجارية: 1- إجمالي الموجودات/المطلوبات، 2- ودائع المصارف لدى مصرف لبنان، و3- المطلوبات غير المصنّفة، بانتت تُنشر على هذا الأساس ولم يعد ممكناً مقارنة تطورها على نحو دقيق في انتظار معطيات تمكّنا من إجراء هذا الأمر.

في نهاية شباط 2020، تراجعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 317083 مليار ليرة (ما يوازي 210,3 مليارات دولار)، مقابل 322301 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و377237 مليار ليرة في نهاية شباط 2019.

المطلوبات

الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية شباط 2020، تراجعت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، إلى ما يعادل 235991 مليار ليرة (ما يوازي 256,5 مليار دولار)، وشكّلت 74,4% من إجمالي المطلوبات مقابل 241225 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و265943 مليار ليرة

في نهاية شباط 2019. وتراجعت الودائع الإجمالية بنسبة 4,4% في الشهرين الأولين من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 1,2% في الفترة ذاتها من العام 2019.

وارتفع معدّل دولة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم إلى 77,63% في نهاية شباط 2020 مقابل 76,70% في نهاية كانون الثاني 2020 و70,60% في نهاية شباط 2019.

- في نهاية شباط 2020، تراجعت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يعادل 183030 مليار ليرة وشكّلت 57,7% من إجمالي المطلوبات، مقابل 186545 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و203969 مليار ليرة في نهاية شباط 2019. وتراجعت هذه الودائع بنسبة 4,0% في الشهرين الأولين من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 0,9% في الفترة ذاتها من العام 2019.

وفي التفصيل، تراجعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 10,9% في الشهرين الأولين من العام 2020، كما تراجعت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 1,3%، وارتفع معدّل دولة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 74,35% في نهاية شباط 2020 مقابل 73,21% في نهاية الشهر الذي سبقه و65,72% في نهاية شباط 2019.

وفي نهاية شباط 2020، تراجعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية إلى ما يوازي 30299 مليون دولار مقابل 31360 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و36669 مليون دولار في نهاية شباط 2019. وتراجعت هذه الودائع بنسبة 6,6% في الشهرين الأولين من العام 2020، مقابل تراجعها بنسبة 2,8% في الشهرين الأولين من العام 2019.

#### ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية شباط 2020، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 8271 مليون دولار مقابل 8455 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و9387 مليون دولار في نهاية شباط 2019.

#### الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية شباط 2020، بلغت الأموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 31295 مليار ليرة (20,8 مليار دولار) مقابل 31623 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و33403 مليارات ليرة في نهاية شباط 2019، وشكّلت 9,9% من إجمالي الميزانية المجمّعة و45,1% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصة بنسبة 0,2% في الشهرين الأولين من العام 2020، مقابل ارتفاعها بنسبة 9,9% في الشهرين الأولين من العام 2019.

#### الموجودات

##### ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية شباط 2020، بلغت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان ما يوازي 176970 مليار ليرة مقابل 177346 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و202600 مليار ليرة في نهاية شباط 2019.

## التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية شباط 2020، تراجمت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 61715 مليار ليرة أو ما يعادل 40939 مليون دولار، مقابل 42616 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و50890 مليون دولار في نهاية شباط 2019. وبذلك، تكون هذه التسليفات قد تراجمت بنسبة 7,4% في الشهرين الأولين من العام 2020، مقابل تراجمها بنسبة 2,6% في الشهرين الأولين من العام 2019. مع الإشارة إلى أنّ هذه التسليفات لا تتضمن الأوراق المالية التي تملكها المصارف التجارية على القطاع الخاص المقيم.

## التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية شباط 2020، تراجمت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 39422 مليار ليرة، مقابل 40985 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و50567 مليار ليرة في نهاية شباط 2019. وتراجمت هذه التسليفات بنسبة 8,8% في الشهرين الأولين من العام 2020، مقابل تراجمها بنسبة 0,2% في الشهرين الأولين من العام 2019.

وفي التفصيل، تراجمت كلّ من التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 526 مليار ليرة في الشهرين الأولين من العام 2020 لتبلغ 21887 مليار ليرة في نهاية شباط 2020، والتسليفات للقطاع العام بالعملة الأجنبية بقيمة توازي 3292 مليار ليرة لتبلغ ما يعادل 17535 مليار ليرة.

## الموجودات الخارجية

في نهاية شباط 2020، تراجمت الموجودات الخارجية للمصارف التجارية إلى 16080 مليون دولار مقابل 16608 ملايين دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و23110 ملايين دولار في نهاية شباط 2019. وتراجمت هذه الموجودات بنسبة 8,6% في الشهرين الأولين من العام 2020، مقابل تراجمها بنسبة 8,3% في الفترة ذاتها من العام 2019.

## رابعاً- الوضع النقدي

### الكتلة النقدية

في نهاية شباط 2020، تراجمت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملة الأجنبية، إلى ما يوازي 197405 مليارات ليرة، مقابل 199831 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه 210836 مليار ليرة في نهاية شباط 2019. وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد تراجمت بنسبة 2,7% في الشهرين الأولين من العام 2020، مقابل تراجمها بنسبة 1,0% في الشهرين الأولين من العام 2019. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دورة الكتلة النقدية (م3) أي (م3-م2) إلى 69,77% في نهاية شباط 2020 مقابل 69,20% في نهاية الشهر الذي سبقه و64,08% في نهاية شباط 2019. وتأتّى تراجع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 5426 مليار ليرة في الشهرين الأولين من العام 2020 من:

- ارتفاع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 903 مليارات ليرة (ما يعادل 599 مليون دولار). ونتج ذلك عن ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 1616 مليار

ليرة (713 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً، مقابل تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 713 مليارات ليرة (ما يعادل 473 مليون دولار).

- تراجع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 2352 مليار ليرة.

- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 1653 مليار ليرة.

- تراجع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 5028 مليار ليرة، نتيجة تراجع كلٍّ من التسليفات بالعملة الأجنبية بما يعادل 4509 مليارات ليرة (حوالي 2991 مليون دولار)، والتسليفات بالليرة بما مقداره 519 مليار ليرة.

- ارتفاع البنود الأخرى الصافية بقيمة 2704 مليارات ليرة.

وفي الشهرين الأولين من العام 2020، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 17,6%، في حين تراجعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 6,0%.

م1 (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.

م2 (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.

م3 (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملة الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

## معدلات الفوائد

### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية كانون الثاني 2020، بلغت الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية 6,46% مقابل 6,44% في نهاية كانون الأول 2019، وانخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 1760 يوماً (4,84 سنوات) مقابل 1772 يوماً (4,87 سنوات) في نهاية التاريخين على التوالي. على صعيد آخر، استقرت معدلات الفائدة الفعلية على جميع فئات السندات بالليرة المُصدرة في الشهر الأول من العام 2020 على النحو التالي: 5,30% لفئة الثلاثة أشهر، 5,85% لفئة الستة أشهر، 6,50% لفئة السنة، 7,00% لفئة السنتين، 7,50% لفئة الثلاث سنوات، 8,00% لفئة الخمس سنوات، 9,00% لفئة السبع سنوات، و10% لفئة العشر سنوات.

### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية كانون الثاني 2020، استقرّ معدل الفائدة المثقلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملة الأجنبية (Eurobonds) على 7,38% شأنه في نهاية كانون الأول 2019، وانخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 7,92 سنوات مقابل 8,00 سنوات في نهاية التاريخين المذكورين على التوالي.

## الفوائد المصرفية على الليرة

في كانون الثاني 2020، وتماشياً مع تعميم مصرف لبنان الوسيط رقم 536 (تلاه التعميم الوسيط رقم 544)، سجّل متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية مزيداً من الانخفاض إلى 6,62% مقابل 7,36% في الشهر الذي سبق (8,93% في كانون الثاني 2019)، في حين ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة إلى 9,86% من 9,09% (10,41%) في الأشهر الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي كانون الثاني 2020، ارتفع متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) إلى 58,81% مقابل 23,64% في كانون الأول 2019 (29,75% في كانون الثاني 2019). وقد ارتفع حجم العمليات بين المصارف بشكل ملحوظ خلال الشهر الأول من العام الحالي، وراوح معدل الفائدة بين 10% كحدّ أدنى و125% كحدّ أقصى.

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة السنوية (%)

ك 2020	ك 2019 1	ك 2019 2	
6,62	7,36	8,93	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
9,86	9,09	10,41	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
58,81	23,64	29,75	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

## الفوائد المصرفية على الدولار

في كانون الثاني 2020، وانسجماً مع تعميم مصرف لبنان المذكور، انخفض المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان إلى 4,00% مقابل 4,62% في الشهر الذي سبق (5,58% في كانون الثاني 2019)، كما انخفض المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار إلى 10,07% مقابل 10,84% (8,89%) في التواريخ الثلاثة المذكورة على التوالي.

وفي كانون الثاني 2020، انخفض متوسط معدل الليبور على الدولار الأميركي لثلاثة أشهر إلى 1,82% مقابل 1,91% في كانون الأول 2019 (2,77% في كانون الثاني 2019).

ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة السنوية (%)

ك 2020	ك 2019 1	ك 2019 2	
4,00	4,62	5,58	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
10,07	10,84	8,89	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
1,82	1,91	2,77	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

## سوق القطع

في كانون الثاني 2020، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي الرسمي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 21 يوماً في الشهر الأول من العام 2020 .

على صعيد آخر، بلغت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية 36669 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2020 مقابل 37282 مليون دولار في نهاية كانون الأول 2019 (39280 مليون دولار في نهاية كانون الثاني 2019). وعليه، تكون هذه الموجودات قد انخفضت بمقدار 613 مليون دولار في الشهر الأول من العام 2020 مقابل انخفاضها بقيمة 394 مليون دولار في الشهر الأول من العام 2019

## مؤشر أسعار الاستهلاك

في كانون الثاني 2020، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، ارتفع مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 4,41% قياساً على كانون الأول 2019 وبنسبة 8,63% قياساً على كانون الثاني 2019. أمّا عند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الثاني 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الثاني 2019، فيكون قد ارتفع بنسبة 0,45%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 2,13% في شهر كانون الثاني 2020 قياساً على كانون الأول 2019 وبنسبة 10,04% قياساً على كانون الثاني 2019. وتظهر مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الثاني 2020 مع متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في كانون الثاني 2019، ارتفاعاً بنسبة 3,47%.

